تأثير الاستثمار الأجنبي على التنمية المستدامة في الدول النامية

The Impact of Foreign Direct Investment on Sustainable Development in Developing Countries

أ. **محمد فرحان الحبابى:** باحث في العلوم السياسية، كلية التربية والآداب، جامعة لوسيل، قطر

***Mohammed Farhan Al-Hababi**: Political Science Researcher, College of Education and Arts, Lusail University, Qatar.*

Doi: https://doi.org/10.56989/benkj.v6i5.1901

تاريخ الاستلام: 2026-03-18 تاريخ القبول: 2026-04-05 تاريخ النشر 2026-05-01

المستخلص:

تنبع أهمية البحث من كونه يسهم في فهم طبيعة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في أبعاد التنمية المستدامة، فضلًا عن تحديد التحديات والفرص التي تواجه الدول النامية في توظيفه لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما يبرز دوره في دعم مسارات التنمية وتعزيز كفاءة القطاعات الإنتاجية. ويهدف البحث إلى توضيح مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالتنمية المستدامة، وبيان آثاره الإيجابية والسلبية، وتحليل تأثيره في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية. وقد انطلق البحث من فرضيتين أساسيتين، تتمثل الأولى في وجود تأثير إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية المستدامة بمختلف أبعادها، فيما تفترض الثانية وجود آثار سلبية محتملة له في الجوانب ذاتها. اعتمد البحث المنهج الوصفي في عرض الظواهر والاتجاهات المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر، بالاستناد إلى البيانات الأولية والثانوية والمصادر الرسمية، إلى جانب المنهج التحليلي لدراسة العلاقات والتأثيرات بين متغيرات البحث. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أبرزها إسهام الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وتحسين معدلات التشغيل، وتعزيز الاستثمار في القطاعات الإنتاجية، بما يدعم تحقيق التنمية المستدامة. كما أوصى البحث بضرورة تعزيز العلاقات الدولية، ودعم الاستقرار السياسي، وتبني سياسات تسهم في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في الدول النامية.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، التنمية المستدامة، الدول النامية، النمو الاقتصادي، نقل التكنولوجيا، ميزان المدفوعات، العدالة الاجتماعية، الاستدامة البيئية، التشغيل والبطالة، السياسات الاقتصادية

Abstract:

The significance of this study lies in its contribution to understanding the nature of the impact of foreign direct investment (FDI) on the dimensions of sustainable development, as well as identifying the challenges and opportunities facing developing countries in leveraging it to achieve economic and social development. It also highlights its role in supporting development pathways and enhancing the efficiency of productive sectors. The study aims to clarify the concept of foreign direct investment and its relationship with sustainable development, identify its positive and negative effects, and analyze its impact on the economic and social aspects in developing countries. The research is based on two main hypotheses: the first assumes a positive impact of FDI on sustainable development across its various dimensions, while the second assumes the existence of potential negative effects in those same dimensions. The study adopts a descriptive approach to present phenomena and trends related to FDI, relying on primary and secondary data as well as official sources, in addition to an analytical approach to examine the relationships and impacts among the study variables. The findings indicate several key results, most notably the contribution of FDI to increasing gross domestic product (GDP), improving employment rates, and enhancing investment in productive sectors, thereby supporting sustainable development. The study also recommends strengthening international relations, promoting political stability, and adopting policies that contribute to achieving economic, social, and environmental balance in developing countries.

Keywords: Foreign direct investment, sustainable development, developing countries, economic growth, technology transfer, balance of payments, social equity, environmental sustainability, employment and unemployment, economic policies

المقدمة:

يشكّل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد العوامل الرئيسية في تعزيز التنمية الاقتصادية للدول النامية، حيث يساهم في توفير رأس المال، ونقل التكنولوجيا، وتعزيز الكفاءة الإنتاجية، وخلق فرص العمل. ومع تصاعد التحديات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية في العصر الحديث، أصبح من الضروري تقييم دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية المستدامة، التي ترتكز على ثلاثة أبعاد رئيسية: البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد البيئي.

في الدول النامية، يُنظر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر كأداة لتنشيط النمو الاقتصادي من خلال زيادة الإنتاجية وتحسين البنية التحتية، لكنه في المقابل قد يطرح تحديات تتعلق بالاستدامة البيئية واستغلال الموارد الطبيعية. كما أن تأثيره الاجتماعي قد يكون مزدوجًا، حيث يوفر فرص عمل جديدة، لكنه قد يؤدي إلى تفاوتات اقتصادية واجتماعية إذا لم يُدمج بشكل عادل في سياسات التنمية المحلية.

لذلك، يتطلب تحقيق الاستفادة القصوى من الاستثمار الأجنبي المباشر تبنّي سياسات اقتصادية مستدامة تضمن توافق الاستثمارات مع الأهداف البيئية والاجتماعية، بما يعزز التنمية المستدامة ويحقق التوازن بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة.

في الدول النامية، يمكن أن يكون للاستثمار الأجنبي تأثيرات إيجابية مثل تحسين البنية التحتية، وزيادة التنافسية، ورفع مستوى المهارات المحلية، إلا أنه قد يطرح أيضًا تحديات تتعلق بالتبعية الاقتصادية، واستغلال الموارد الطبيعية، واحتمالية التسبب في تدهور بيئي إذا لم يكن خاضعًا لمعايير الاستدامة. لذا، تعتمد الفوائد الحقيقية للاستثمار الأجنبي على مدى قدرة الحكومات على وضع سياسات تنظيمية فعّالة، تضمن توافق هذه الاستثمارات مع الأهداف الوطنية للتنمية المستدامة.

من هذا المنطلق، فإن تحقيق الاستدامة في الدول النامية يتطلب تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ووضع سياسات تحفّز الاستثمارات المسؤولة التي توازن بين تحقيق الأرباح الاقتصادية والمساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية وحماية البيئة، لضمان مستقبل اقتصادي مستدام وشامل.

مشكلة البحث:

تمثّلت مشكلة البحث في السؤال الرئيسي: هل للاستثمار الأجنبي المباشر أثر على التنمية المستدامة في الدول النامية؟ وتفرّعت منه أسئلة فرعية: ما هي الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الدول النامية؟ ما هي الآثار الاجتماعية والبيئية

للاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الدول النامية؟ ما هي الآثار السياسية للاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الدول النامية؟

أهمية البحث:

يُعدّ البحث حول تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الدول النامية من الأبحاث المهمة والملحّة، حيث يساعد على فهم تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول. كما يسهم في تحديد التحديات والفرص التي تواجه الدول النامية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر.

حيث يساهم في التنمية الاقتصادية للدول النامية عبر توفير رأس المال، وتحسين البنية التحتية، وخلق فرص عمل، مما يؤدي إلى رفع مستويات المعيشة. كما يدعم التعليم والصحة، ويعزّز المساواة بين الجنسين عبر توفير فرص اقتصادية متكافئة. ومن الناحية البيئية، يساعد الاستثمار الأجنبي على الحفاظ على البيئة، وتقليل التلوث، وتعزيز الاستدامة من خلال نقل التكنولوجيا المتقدمة. أما على الصعيد السياسي والدولي، فإنه يسهم في تعزيز العلاقات الدولية، ودعم الاستقرار السياسي، وتحقيق التنمية المستدامة عبر تبنّي تقنيات حديثة وممارسات مسؤولة.

أهداف البحث:

- بيان مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة في الدول النامية، وأهمية التنمية المستدامة، وأنواعها، مع عرض نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- بيان الآثار الإيجابية والسلبية للاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة.
- تحديد تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في الدول النامية.
- تحديد تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاجتماعية في الدول النامية.
- تحديد التحديات والفرص التي تواجه الدول النامية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر.

فرضيات البحث:

- يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر إيجابًا على التنمية المستدامة في الدول النامية من النواحي الاقتصادية والسياسية والبيئية والاجتماعية.
- يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر سلبًا على التنمية المستدامة في الدول النامية من النواحي الاقتصادية والسياسية والبيئية والاجتماعية.

منهج البحث:

تم استخدام المنهج الوصفي لوصف الظواهر والاتجاهات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة في الدول النامية، وذلك بالاعتماد على مصادر مثل البيانات الثانوية والبيانات الأولية والمصادر الرسمية لجمع البيانات، إضافةً إلى استخدام المنهج التحليلي لتحليل العلاقات والاتجاهات المرتبطة بموضوع البحث.

هيكل البحث:

- المقدمة
- المبحث الأول: الإطار النظري لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة
- المبحث الثاني: الآثار الإيجابية والسلبية للاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة
- الخاتمة:

المبحث الأول: الإطار النظري لتاثير الإستثمار الاجنبي المباشر على التنمية المستدامة

في العقود الأخيرة، شهدت الدول النامية تحولًا كبيرًا في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أصبح من أهم مصادر التمويل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول. ومع ذلك، فإن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الدول النامية لا يزال موضع نقاش وجدل بين الباحثين والخبراء. وتُعدّ التنمية المستدامة من أبرز التحديات التي تواجه الدول النامية في القرن الحادي والعشرين. ومع ذلك، تواجه هذه الدول العديد من الصعوبات في تحقيقها، بما في ذلك نقص الموارد المالية والبشرية، وضعف البنية التحتية، وعدم كفاية كفاءة المؤسسات الحكومية. وفي هذا السياق، يُعدّ الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم مصادر التمويل الداعمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته

أولًا: الاستثمار لغةً:

"مأخوذ من الفعل ثَمَرَ بفتحتين، والثاء والميم والراء أصلٌ واحد، وهو شيءٌ يتولد عن شيء متجمعًا... يُقال: ثَمَرَ الرجلُ مالَه، أي أحسن القيام عليه، ويُقال في الدعاء: ثَمَّرَ اللهُ مالَه، أي نماه"[1].

(1) أحمد بن فارس (1979)، معجم مقاييس اللغة، دار الفكر، بيروت، ط1 (1/388) ص2.

وورد في قوله تعالى: (كُلُوا مِن ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ۖ وَلَا تُسْرِفُوا ۚ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ)(الأنعام: 141).

وفي الحديث أن رسول الله ﷺ قال: "إن قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة، فإن استطاع أن لا تقوم حتى يغرسها فليغرسها"[1].

والثَّمَرُ بفتحتين يُجمع على ثِمار، وهو الحمل الذي تخرجه الشجرة، سواء أُكِل أم لا. ومن هنا قيل لما لا نفع فيه: ليس له ثمر. ولما كانت السين في الفعل "استثمر" للطلب، أصبح معنى الاستثمار في اللغة، من خلال ما سبق، هو: طلبُ التنمية والزيادة.

ثانيًا: اصطلاحًا:

الاستثمار هو ذلك النشاط الإنساني الهادف الذي يعمل على مضاعفة الخيرات المادية والمعنوية، من خلال توظيف الأموال في المشاريع الإنتاجية التي تراعي أولويات المجتمع في إطار قيم وأخلاقيات الأمة[2].

ثالثًا: مفهوم الاستثمار الأجنبي:

تحتل قضية الاستثمار الأجنبي مكانة بارزة ضمن أولويات صانعي السياسات الاقتصادية في الدول النامية عند صياغة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها. فقد أصبح يُنظر إليه بوصفه أحد المنافذ الرئيسية لإنجاح عملية التنمية في الأجل الطويل، بعد أن لعب هذا النوع من الاستثمار دورًا متميزًا في كلٍّ من الدول المتقدمة وحديثة التصنيع على حد سواء.

وقد اهتم صانعو السياسات الاقتصادية في الدول النامية بالاستثمار الأجنبي، وتعددت تبعًا لذلك الأبحاث العلمية التي تناولت اتجاهاته ومحددات تدفقه. إلا أن الملاحظ أن بعض هذه الدول لم تولِ الاهتمام الكافي لدراسة دوره في تنمية الصادرات، ولا سيما الصادرات الصناعية، التي تُعدّ مصدرًا أساسيًا ومحركًا رئيسيًا لدفع عجلة النمو الاقتصادي[3].

رابعًا: تعريف الاستثمار:

(1) أحمد شمس الدين (1971) ، الأدب المفرد للإمام الحافظ أبي عبدالله محمد بن اسماعيل البخاري ، دار الكتب العلمية ، بيروت.

(2) سهام بن ساهل (1996) ، إستراتيجية الاستثمار بولاية بسكرة ، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية ,المركز الجامعي محمد خيضر بسكرة ، ص2.

(3) عصام عمر مندور (2010) ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية ، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر ، الإسكندرية ، ص 5.

عُرّف الاستثمار على أنه "نشاط اقتصادي يتم فيه التخلي عن جزء من الاستهلاك الحاضر، بهدف تحقيق زيادة في المخرجات المستقبلية. وهو يشمل رأس المال المادي الملموس (كالأبنية، والمعدات، والبضائع المخزونة)، إضافةً إلى الاستثمارات غير الملموسة (مثل التعليم أو رأس المال البشري، والبحوث والتطوير، والصحة)"[1].

كما يُعرَّف أيضًا بأنه "النشاط الذي يترتب عليه خلق طاقة إنتاجية جديدة للمؤسسة، من خلال إضافة وحدات إنتاجية جديدة أو استبدال الأصول الحالية بأصول أكثر كفاءةً وإنتاجيةً"[2].

يُعرَّف كذلك بأنه "استخدام المدخرات في تكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات، والمحافظة على الطاقة الإنتاجية القائمة أو تجديدها"[3].

ويمكن تعريف الاستثمار أيضًا على أنه "التضحية بأموال حالية في سبيل الحصول على أموال مستقبلية". بمعنى آخر، فإن "الاستثمار يقوم على التضحية بإشباع رغبة استهلاكية حاضرة (وليس مجرد تأجيلها فقط كما هو الحال بالنسبة للادخار)، وذلك أملًا في الحصول على إشباع أكبر في المستقبل"[4].

ومن خلال هذه التعاريف، يمكن وضع تعريف شامل للاستثمار، على أنه إدخال مبلغ من المال، سواء بالاقتراض أو بالتنازل عن جزء من الدخل، بغرض استغلاله في تجديد أو شراء آلات لإنتاج سلعة، أو تطوير سلعة معينة، أو في البحث والتطوير، أو في الأوراق النقدية والأسهم والسندات، أو في البورصة، أو تقديم خدمات، أو شراء المواد الأولية، أو إنتاج مواد مصنّعة ونصف مصنّعة، بهدف زيادة رأس المال في المستقبل.

خامسًا: أهمية الاستثمار الأجنبي:

إن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر تكمن في الدور الذي يمارسه في النمو والتنمية في البلاد المضيفة، كما أنه يحمل معه خصائص الاقتصاد الذي ينتمي إليه. ونظرًا لأهميته، أصبحت كفاءة النظام الاقتصادي لدولة ما تُقاس بمدى قدرته على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وإقامة المشروعات التي توفر فرص العمل وتنشّط حركة الصادرات، فضلًا عن تحديث الصناعة الوطنية والوصول بها إلى مرحلة الجودة الشاملة. ومن ثمّ، فإن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر تتجلى من

([1]). هناء عبد الغفار (2002)|، "الإستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية"، بيت الحكمة، بغداد، ص 13.

([2]). مبارك سلوس (2001)، "التسيير المالي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،ص 115.

([3]). حسين عمر (2000)،"الإستثمار والعولمة"، الطبعة الاولى، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ص 56.

([4]). الحناوي محمد الصالح (1997)، "أساسيات الأستثمار في الاوراق المالية"، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، مصر،ص 2.

خلال آثاره على الدولة المضيفة، حيث يوفر العديد من المزايا التي لا يمكن للمصادر المالية الدولية الأخرى توفيرها[1].

فالاستثمار الأجنبي يُعدّ مصدرًا لسد فجوة الموارد المحلية، وتحقيق زيادة في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، كما يُعتبر محركًا أساسيًا لعملية التصدير، وهو ما أثبتته تجارب بعض الدول حديثة التصنيع في هذا المجال. كما يمثل الاستثمار الأجنبي أسهل وسيلة وأكثر فاعلية للحصول على التكنولوجيا المتقدمة والحديثة، والخبرات الإدارية والتسويقية الجديدة؛ إذ تسهم التكنولوجيا الحديثة في تطوير المنتج وخفض تكاليف الإنتاج. وهو كذلك وسيلة أكثر أمانًا للتمويل إذا ما قورنت بالقروض الخارجية. بالإضافة إلى ذلك، يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى خلق فرص عمل جديدة ورفع مهارات العمال، وقد يسهم في مساعدة الشركات المحلية على تطوير قدراتها الإنتاجية والدخول في سوق المنافسة الدولية، إذا ما تهيأت الظروف المناسبة لذلك[2].

إن الاستثمار الأجنبي المباشر له آثار إيجابية وأخرى سلبية؛ إذ توجد حجج تدعو إلى جلب المزيد منه، باعتباره أداة يُعوَّل عليها في حل كثير من المشكلات التي تواجه اقتصاديات الدول النامية. ورغم أهميته، لا سيما في ظل ندرة الموارد المالية المتاحة للعديد من هذه الدول، فإنه لا ينبغي اعتباره حلًا شاملًا لجميع التحديات الاقتصادية. فتنمية هذه الاقتصاديات تقع في المقام الأول على عاتق الدول النامية نفسها، ويظل الاستثمار الأجنبي المباشر عنصرًا مكملًا للاستثمار المحلي، لا بديلًا عنه.

المطلب الثاني: نظريات الإستثمار الاجنبي المباشروانواع التنمية المستدامة

هناك نظريتان مهمتان النظرية التقليدية والنظرية الحديثة،

أولا: النظرية التقليدية

تفترض هذه النظرية أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على كثير من المنافع، غير أن هذه المنافع تعود في معظمها إلى الشركات المستثمرة، وتستند إلى عدد من المبررات، أهمها[3]:

1. ميل الشركات المستثمرة إلى تحويل القدر الأكبر من أرباحها إلى دولها، بدلًا من إعادة استثمارها في الدولة المضيفة.

([1]). عصام عمر مندور (2010) ، المرجع السابق ذكره ، ص5.

([2]) المرجع السابق، ص7.

([3]). نشأت علي عبدالعال (2016) ، الاستثمار والترابط الاقتصادي الدولي ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، ص222.

2. أن حجم رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الدولة المضيفة صغير جدًا، بدرجة لا تسمح معها بقبول هذا النوع من الاستثمارات.

3. أن الشركات المستثمرة تقوم بنقل تقنيات لا تتلاءم مستوياتها مع المتطلبات التنموية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة المضيفة.

4. يؤثر وجود بعض الشركات المستثمرة بشكل مباشر في سيادة الدولة المضيفة.

ثانيا: النظرية الحديثة

تقوم هذه النظرية على افتراض أن المستثمر والدولة المضيفة تربطهما علاقة ومصلحة مشتركة. ويرى أنصار هذه النظرية أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المضيفة تساعد على تحقيق الآتي[1]:

1. الاستغلال الأمثل للموارد المالية والبشرية المحلية في الدول المضيفة.

2. المساهمة في إنشاء علاقات اقتصادية بين القطاعات الإنتاجية والخدمية داخل الدول المعنية، مما يسهم في تحقيق التكامل الاقتصادي.

3. نقل التقنية في مجالات الإنتاج والتسويق والإدارة.

4. إيجاد أسواق للتصدير، بما ينمّي العلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى.

5. تدفّق رؤوس الأموال الأجنبية.

6. المساهمة في تدريب القوى العاملة المحلية.

ثالثا: مفهوم التنمية المستدامة

التنمية المستدامة هي عملية تهدف إلى تحسين رفاهية الإنسان والمجتمع على المدى الطويل، مع ضمان الحفاظ على البيئة وحماية الموارد الطبيعية للأجيال القادمة. وتُعدّ هذه التنمية نموذجًا متكاملًا يشمل مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، حيث يتم العمل على تحقيق التوازن بين هذه الجوانب في آنٍ واحد[2].

تتطلب التنمية المستدامة اتخاذ قرارات حكيمة ومدروسة في مختلف القطاعات، لضمان عدم الإضرار بالبيئة أو استنزاف الموارد الطبيعية، مع الحفاظ على العدالة الاجتماعية وتعزيز النمو

(1) المرجع السابق، ص223 – 224.

(2) حسين سليم حسين (2023) ، تحقيق التنمية المستدامة في ظل استراتيجية الدولة ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، ص113.

الاقتصادي. لذلك، فإن أهداف التنمية المستدامة ترتبط ارتباطًا وثيقًا بتحقيق الاستدامة على المدى الطويل.

رابعًا: التنمية المستدامة الاقتصادية

يشمل الجانب الاقتصادي للتنمية المستدامة العديد من المفاهيم والممارسات التي تضمن استدامة الاقتصاد على المدى الطويل. ويتطلب ذلك أن يكون النمو الاقتصادي متوازنًا ومستدامًا، وأن تتحقق العدالة الاقتصادية لجميع فئات المجتمع. وهناك عدة عناصر أساسية تشكّل الأساس الاقتصادي للتنمية المستدامة:

1) النمو الاقتصادي المستدام

يُعدّ النمو الاقتصادي المحرّك الرئيسي لأي دولة، ولكن لا ينبغي أن يكون هذا النمو على حساب البيئة أو التوازن الاجتماعي. ويتطلب النمو المستدام استخدام الموارد الطبيعية بطرق ذكية ومتجددة، مثل الاستثمار في تقنيات الطاقة المتجددة، والممارسات الزراعية المستدامة، والصناعات التي تحترم البيئة.

كما يتطلب النمو الاقتصادي المستدام أن يكون مدعومًا بسياسات حكومية فعّالة تدعم الابتكار، وتحفّز قطاع الأعمال على تبنّي حلول تكنولوجية مستدامة، وتؤمّن التوسع في القطاعات التي تحقق قيمة مضافة طويلة الأجل، مثل التكنولوجيا الخضراء[1].

2) العدالة الاقتصادية

تهدف العدالة الاقتصادية إلى ضمان توزيع عادل للموارد والدخل بين جميع شرائح المجتمع. وتُعدّ العدالة الاقتصادية جزءًا لا يتجزأ من التنمية المستدامة، لأنها تؤثر في استقرار المجتمع واستدامته. وعلى سبيل المثال، يجب أن يحصل جميع الأفراد على فرص متساوية في التعليم والعمل والخدمات الأساسية.

كما تتمثل العدالة الاقتصادية في الحد من الفجوة بين الفقراء والأغنياء، ومكافحة البطالة، وتعزيز التكافؤ في الفرص الاقتصادية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال دعم الفئات الضعيفة والمهمّشة في المجتمع، مثل النساء والأقليات، وتمكينهم اقتصاديًا[2].

([1]) محمد عبدالعزيز وآخرون (2010) ، التنمية الإقتصادية المفاهيم والخصائص ، مطبعة البحيرة ، دمنهور ، ص17.

([2]) سحر عبدالرؤوف القفاش (2014) ، قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية ، مطبعة الوفاء القانونية ، الاسكندرية ، ص41.

3) الاستدامة المالية

الاستدامة المالية تعني إدارة الموارد المالية بشكل حكيم، بعيدًا عن الاستدانة المفرطة. الدول يجب أن تتبنى سياسات اقتصادية تعزز من قدرتها على التكيف مع التغيرات الاقتصادية في العالم، وتحقيق التوازن بين الاستثمارات الحكومية والقدرة على الاستدامة المالية على المدى الطويل. تعتمد الاستدامة المالية على الشفافية، وعدم الإفراط في الإنفاق الحكومي، وتعزيز الاقتصادات المحلية من خلال تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

خامسا: التنمية المستدامة الاجتماعية

يشمل الجانب الاجتماعي من التنمية المستدامة تحسين حياة الأفراد والمجتمعات من خلال توفير فرص متساوية في التعليم والصحة والعمل، وتحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الفرص. وتعدّ التنمية البشرية أحد الأهداف الأساسية للتنمية المستدامة؛ لأنها تهدف إلى تعزيز رفاهية الأفراد والمجتمعات.

1) العدالة الاجتماعية

العدالة الاجتماعية هي مفهوم يرتبط بحقوق الإنسان والمساواة. التنمية المستدامة يجب أن تضمن حقوق الأفراد في الوصول إلى الفرص المتساوية. وهذا يشمل تعزيز المشاركة الاجتماعية، والقضاء على التمييز بسبب الجنس أو العرق أو الدين، وتوفير فرص التعليم والصحة للجميع.

تتمثل العدالة الاجتماعية في ضمان أن تنمو المجتمعات بشكل متوازن، بحيث لا يُحرم الأفراد من الوصول إلى موارد الحياة الأساسية بسبب الفقر أو التهميش الاجتماعي[1].

2) التنمية البشرية

التنمية البشرية تتعلق بالاستثمار في القدرات البشرية، سواء من خلال التعليم أو الصحة أو التوجيه الاجتماعي. يجب أن يكون هناك تركيز على تطوير مهارات الأفراد، وتعزيز قدراتهم على المساهمة الفعالة في المجتمع. يمكن أن يتم ذلك من خلال تحسين جودة التعليم، وتعزيز الوعي الصحي، وتوفير برامج اجتماعية تدعم الفئات الأكثر حاجة.

على سبيل المثال، يُعدّ الاستثمار في التعليم حجر الزاوية لأي استراتيجية تنموية ناجحة. عندما يحصل الأفراد على تعليم جيد، تصبح لديهم الفرص لتحقيق إمكاناتهم الخاصة، والمساهمة بشكل أكبر في تقدم المجتمع[2].

([1]) عبير شعبان عبده (2014) ، قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية ، مطبعة الوفاء القانونية ، الاسكندرية ، ص100.

3) المشاركة المجتمعية

تُعدّ المشاركة المجتمعية جزءًا أساسيًا من التنمية المستدامة؛ لأنها تضمن إشراك المواطنين في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم. يمكن للمجتمعات أن تلعب دورًا محوريًا في عملية التنمية عبر التشاور والمشاركة الفعّالة في وضع السياسات وتنفيذ المشاريع.

يجب أن يتم تشجيع المجتمعات المحلية على التفاعل مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية في تحديد احتياجاتهم، وتقديم حلول ملائمة.

سادسا: التنمية المستدامة البيئية

تُعدّ البيئة واحدةً من أبرز الجوانب التي تعتمد عليها التنمية المستدامة. تهدف التنمية المستدامة إلى الحفاظ على البيئة الطبيعية، ومنع تدهورها جراء الأنشطة البشرية، سواء من خلال استهلاك الموارد الطبيعية أو التلوث الناتج عن التصنيع[1].

1) الحفاظ على البيئة

تتطلب التنمية المستدامة الحفاظ على البيئة من خلال اتخاذ تدابير فعّالة للحد من التلوث واستهلاك الموارد. يتضمن ذلك تعزيز استخدام الطاقات المتجددة، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري الذي يُسبب تلوث الهواء والماء. كما يجب الاهتمام بإعادة تدوير النفايات، وتقليل التأثيرات السلبية على التنوع البيولوجي.

2) الاستدامة البيئية

الاستدامة البيئية تتعلق باستخدام الموارد الطبيعية بشكل متوازن، بحيث لا يتم استنفادها على المدى الطويل. يتطلب ذلك تطوير استراتيجيات لتقليل الفاقد، وزيادة كفاءة استخدام الموارد. فمثلًا، الاستدامة في قطاع المياه تعني إدارة الموارد المائية بشكل يعزز توفير المياه للأجيال القادمة، بينما الاستدامة في الزراعة تتطلب استخدام تقنيات الزراعة المستدامة التي تحمي التربة والموارد المائية.

3) التنمية المستدامة في التكنولوجيا

تلعب التكنولوجيا دورًا أساسيًا في تحقيق الاستدامة البيئية. مع تطور التقنيات الخضراء، مثل الطاقة الشمسية، وتخزين الطاقة، والتكنولوجيا النظيفة، أصبح من الممكن تطوير حلول جديدة

(2) المرجع السابق، ص101.

(1) حسين (2023): مرجع سابق، ص177.

تتماشى مع متطلبات التنمية المستدامة. على سبيل المثال، يمكن استخدام تقنيات جديدة في الزراعة للمساعدة في زيادة الإنتاجية، مع تقليل التأثيرات البيئية.

سابعا: التنمية المستدامة السياسية

الجانب السياسي يشمل إنشاء نظام سياسي يعزز الديمقراطية، والعدالة، والاستقرار السياسي، مما يساهم في تعزيز عملية التنمية المستدامة. لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة دون بيئة سياسية مستقرة تحترم حقوق الإنسان، وتضمن مشاركة فعّالة للمواطنين في صنع القرار[1].

1) العدالة السياسية

تُعدّ العدالة السياسية جزءًا حيويًا في التنمية المستدامة. يجب أن تكون السياسات الحكومية عادلة، وتعكس التعددية الثقافية والاجتماعية، حيث يتم تمثيل جميع فئات المجتمع بشكل متوازن. كما يجب أن يكون هناك توازن بين السلطات، لتفادي التسلط أو الفساد الذي يمكن أن يعرقل التقدم والتنمية.

2) الاستقرار السياسي

الاستقرار السياسي ضروري لنجاح التنمية المستدامة. البلدان التي تعاني من النزاعات السياسية أو الفوضى تواجه تحديات كبيرة في تنفيذ مشروعات التنمية وتحقيق الاستدامة. الاستقرار السياسي يضمن بيئة مواتية للاستثمار، ويوفر الأمان الاجتماعي والاقتصادي للمواطنين.

في النهاية، يمكن القول إن التنمية المستدامة هي هدف شامل يتطلب العمل المشترك بين الحكومات، والمؤسسات، والأفراد. عبر تحقيق توازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية، يمكننا بناء مستقبل مستدام يضمن الرفاهية للجميع، ويحمي مواردنا للأجيال القادمة.

المبحث الثاني: الآثار الإيجابية والسلبية للاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة

مما لا شك فيه أن الدول النامية المتلقية للاستثمار الأجنبي المباشر في وضع بالغ الحرج. فهي، من ناحية، في أمسّ الحاجة إلى استثمارات أجنبية لسد فجوة الموارد المحلية ولدفع عملية التنمية الاقتصادية بها، ولكنها تخشى ما قد تتسبب فيه هذه الاستثمارات من آثار سياسية واقتصادية واجتماعية، لا سيما إذا ما اتجهت هذه الاستثمارات نحو مجالات تمس السيادة الوطنية، مثل: صناعات الدفاع الوطني، والأمن القومي، والبحث العلمي القومي. كما قد تخشى من تحميل

(1) المرجع السابق، ص179.

موازين مدفوعاتها بأعباء إضافية مستقبلًا، عندما يحين تحويل الأرباح الخاصة بهذه الاستثمارات إلى الخارج.

ولذا، فقد تزايدت أهمية إجراء تقييم للآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للاستثمارات الأجنبية المباشرة على الدول المضيفة. فكل نشاط اقتصادي يترتب عليه نواحٍ إيجابية وأخرى سلبية، لكل من الدولة الأم والدول المضيفة. لذا، من الضروري لكل دولة أن تجري حساباتها الخاصة فيما يتعلق بالمزايا والأعباء المترتبة على الاستثمارات الأجنبية، حسب مرحلة النمو التي تمر بها، وفي ضوء الظروف المحلية والدولية، حتى تستطيع تعظيم الأثر الإيجابي الصافي الناجم عن هذه الاستثمارات.

المطلب الأول: الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر على الدول النامية

وتنقسم هذه الآثار الإيجابية إلى آثار اقتصادية وآثار سياسية، كما تنقسم الآثار الاقتصادية إلى آثار تجميعية أو كلية (أي تؤثر على النشاط ككل)، وآثار جزئية تنصب على الوحدات الفردية.

أولًا: الآثار الاقتصادية الإيجابية التجميعية للاستثمار الأجنبي

على الرغم من أن هناك آراء قد أيدت، على طول الخط، الاستثمارات الأجنبية المباشرة مستندةً إلى ما لها من آثار إيجابية، فهناك آراء أخرى رفضت وعارضت وجود هذا النوع من الاستثمارات، تخوفًا من آثارها السلبية. ولعل هذا الاختلاف في الرأي يرجع إلى أساس عقائدي؛ فالمؤيدون للاستثمارات الأجنبية المباشرة هم، في أغلب الأحوال، أنصار الفكر الرأسمالي، بينما المعارضون يمثلون الفكر الماركسي[1]. ويرى الفريق المؤيد للاستثمارات الأجنبية المباشرة أن فائدة ومنافع هذه الاستثمارات للدول النامية تتمثل فيما يترتب عليها من تراكم رأسمالي، وتقدم تكنولوجي، وتطوير في الهياكل الإنتاجية، وإصلاح لأوجه الخلل في ميزان المدفوعات والموازنة العامة. ويستند هذا الرأي إلى الحجج التالية:

ثانيا: الاستثمارات الأجنبية المباشرة تسد أربع فجوات رئيسية في الدول النامية[2]:

1) الفجوة الادخارية

---

(1). إيهاب عز الدين نديم (١٩٩٦)، «الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية الاقتصادية في العالم ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، ص 546

(2). محمد فتحى صقر (١٩٨٩)، السلوكية للشركات عابرة القوميات وتأثيرها على مستوى التشغيل في الدول النامية دراسة تحليلية للتجربة المصرية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ص ١٤ – ١٦

حيث إن الكثير من دول العالم الثالث تعاني من ضعف المدخرات الوطنية بها، وعجزها عن الوفاء باحتياجات الاستثمار الكلي، حيث تسود الدائرة الخبيثة للفقر[1]. كما أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تمثل إضافة للتراكم الرأسمالي، ويرجع ذلك إلى أن ما ينتج من زيادة عن هذه الاستثمارات في الدخل المحلي يمكن أن يُدَّخر جانبٌ منها، ويتحول إلى استثمارات ترفع معدل التراكم الرأسمالي.

2) فجوة النقد الأجنبي

حيث إن الدول النامية تسعى دائمًا إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك لكي تعوض النقص في المدخرات من ناحية، أو زيادة مواردها من النقد الأجنبي اللازم للاستيراد بوجه عام، واستيراد مستلزمات الإنتاج بوجه خاص.

3) الفجوة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة

فحصيلة الضرائب من هذه الشركات، سواء كانت في صورة ضرائب على الأرباح أو في صورة ضرائب جمركية، يمكن أن تساهم بشكل مباشر في سد فجوة الإيرادات اللازمة لتمويل الإنفاق العام وتمويل مشروعات التنمية.

4) الفجوة التكنولوجية

وذلك لسد حاجة الدول النامية من المعرفة الفنية والتقنية والمهارات الإدارية والتسويقية؛ فالعديد من الدول النامية تعتقد أن هذا النوع من الاستثمارات قد يكون وسيلة هامة لنقل التكنولوجيا إلى تلك الدول، من خلال عملية نقل التكنولوجيا، واتفاقيات منح التراخيص، وعقود المساعدة الفنية.

ثالثًا: الاستثمار الأجنبي المباشر وخلق الوفورات الخارجية

تساهم هذه الاستثمارات في خلق الوفورات الخارجية الموجبة، والآثار غير المباشرة، والمنافع الاجتماعية للدولة المضيفة. والوفورات الخارجية هي عبارة عن المزايا التي تتحقق للدولة المضيفة، ولا تضعها الشركات المتعددة الجنسيات في الحسبان عند اتخاذها قرارات الاستثمار في هذه الدولة. وتحصل الدول المضيفة على تلك المزايا في حالة المنافسة الشديدة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث إن الإفراط في تقديم الحوافز والضمانات في هذه الحالة يعني أن جزءًا من هذه

(1) محمد كمال خليل الحمزاوى (١٩٩٧)، المدركات الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة الدورة المتوقع في تنمية الاقتصاد بجمهورية مصر العربية مؤتمر الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للاقتصاد والتجارة الدولية وأسواق رأس المال جامعة طنطا ، ص ١٠٩

المزايا غير المباشرة تستحوذ عليه الشركات متعددة الجنسيات. ومن أمثلة المزايا التي تحصل عليها الدول المضيفة من الاستثمار الأجنبي المباشر ما يلي:

- قد يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى زيادة رأس المال الاجتماعي، من خلال ما قد يقوم به المستثمر الأجنبي من رصف وتمهيد للطرق المؤدية إلى مشروعه، وتوصيل ومدّ شبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء، إلخ.
- قد يؤدي قيام المشروع الأجنبي إلى تخفيض تكلفة المشروعات المحلية، نتيجة توفير بعض مستلزمات الإنتاج لها (صناعات مغذية).
- يؤدي المستثمر الأجنبي، بما لديه من خبرة إعلانية وتسويقية واتصالات مسبقة بالأسواق العالمية، إلى توسيع نطاق السوق المحلية، وفتح آفاق جديدة أمام المنتجات المحلية.
- يساهم المشروع الأجنبي في زيادة القيمة المضافة ومستويات التشغيل في الأنشطة الاقتصادية الأخرى المرتبطة بعلاقات تشابك أمامية أو خلفية مع المشروع الأجنبي.
- قد تؤدي مشروعات الاستثمار الأجنبي إلى تحسين ظروف العمال، من حيث زيادة إنتاجيتهم وتحسين مستوى أجورهم.
- كذلك تساهم هذه المشروعات في علاج ظاهرة استنزاف العقول البشرية(Brain Drain) ، حيث تجد العمالة ذات الكفاءة والخبرات المميزة الفرصة للعمل في المشروعات الأجنبية بدلًا من الهجرة إلى الخارج.
- قد تؤدي مشروعات الاستثمار الأجنبي إلى توفير السلع الاستهلاكية بمستوى جودة مرتفع، وبأسعار أقل نسبيًا من مثيلاتها المستوردة، الأمر الذي يحقق درجة أعلى من الرفاهية للمستهلك[1].
- يؤدي قيام المشروع الأجنبي إلى زيادة كفاءة المشروعات الوطنية، حيث تضطر الشركات الوطنية المنافسة إلى إجراء عملية ترتيب وتصنيف لقدراتها التكنولوجية، ومن ثم إجراء عمليات التطوير على تكنولوجيتها حتى تصل إلى الجودة والتكلفة التنافسية.

رابعًا: الاستثمار الأجنبي المباشر وتحسين ميزان المدفوعات

ذكرنا في الآثار الإيجابية السابقة للاستثمار الأجنبي المباشر أنه يؤدي إلى توفير رؤوس الأموال والتكنولوجيا والخبرات للدول النامية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة طاقة الإنتاج، بما يحقق فائضًا للتصدير[2].

([1]) إيهاب عز الدين قديم (١٩٩٦) الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مرجع سبق ذكره، ص ٥٤٩

([2]) عصام عمر مندور (٢٠٠١) "دور روؤس الأموال الأجنبيه في تنمية صناعات التصدير في ظل تقسيم العمل الدولي وتحرير التجارة" (رسالة غير منشورة) ، مكتبة كلية التجارة – جامعة طنطا ، ص ٨٣.

ولعل الأثر المباشر أو العاجل للاستثمارات الأجنبية هو زيادة حصيلة البلد المضيف من النقد الأجنبي، وتمكنه بالتالي من زيادة الصادرات دون الحاجة إلى زيادة الواردات. أضف إلى ذلك أن الشركات الأجنبية، بفضل اتصالاتها الدولية وخبراتها بشبكة الأسواق الدولية، وكذلك بفضل سمعتها المرتبطة باسمها وعلامتها التجارية، تفتح أمام الدول المضيفة إمكانيات أكبر لغزو أسواق التصدير وزيادة حصيلة صادراتها.

ويُلاحظ هنا أن الاستثمار الأجنبي المباشر، كمصدر للتمويل، يُعدّ أفضل من القروض الخارجية؛ لأن الاستثمار الأجنبي المباشر يدر عائدًا بدلًا من زيادة أعباء خدمة الدين الناتجة عن التمويل من القروض الخارجية، والتي تمثل عبئًا على ميزان المدفوعات.

خامسًا: الاستثمار الأجنبي المباشر والعمالة وتوزيع الدخول والثروات

إن الدراسات التطبيقية التي تناولت البعد الوظيفي للشركات متعددة الجنسيات ما زالت محدودة للغاية، كما أن نتائجها جاءت متناقضة في أحيان كثيرة، بحيث يصعب الاعتماد عليها في حسم الخلاف والمناقشات الدائرة بشأن تأثير نشاط تلك الشركات على مستويات التوظف في الدول النامية. فمن ناحية، يشير البعض إلى قيام هذه الشركات بدور هام في النهوض بمستويات التوظيف، من خلال فرص العمل المباشر التي ينتجها انسياب رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل الدولة المضيفة، وكذا حجم الفوائض والأرباح المعاد استثمارها محليًا، بل والأهم من ذلك من خلال فرص العمل غير المباشر التي تتحقق نتيجة دعم الروابط الخلفية والأمامية مع الصناعات المحلية، ورفع مستوى الإنتاجية في المجتمع، وتفيد نمط توزيع الدخول لصالح الفئات ذات الميل المرتفع للإدخار والاستثمار. وقد يؤدي نشاط المشروعات الأجنبية إلى خلق دخول لبعض الفئات الأخرى، مقابل استخدام خدمات معينة أو استئجار أراضٍ أو مبانٍ أو نحو ذلك.

سادسًا: الاستثمار الأجنبي المباشر والعرض الكلي وأسعار الصادرات

لا شك أن قيام المشروع الأجنبي يمثل إضافة إلى الطاقة الإنتاجية القومية، ومن ثم يمثل إنتاجه إضافة إلى العرض الكلي من السلع والخدمات بالدولة المضيفة. ويمكن تصور أنه مع زيادة العرض الكلي وثبات الطلب الكلي، تتجه الأسعار إلى الانخفاض من ناحية، وتزيد الصادرات من ناحية أخرى. وبذلك يمكن لهذا الاستثمار المساهمة في القضاء على كثير من اختناقات التنمية[1].

سابعا: الاستثمار الأجنبي المباشر وإعادة تخصيص الموارد

([1]) محمد كمال خليل الحمزاوى (١٩٩٧)، المدركات الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر، مرجع سبق ذكره ص ١٢٣ – ١٢٤

تعمل الاستثمارات المباشرة على إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية والمالية والبشرية، ليس فقط على المستوى العالمي، بل أيضًا على المستوى القومي للدولة المضيفة. فإذا قامت إحدى الشركات الدولية العملاقة بإقامة مشروع في دولة ما، يضمن ذلك عادة[1]:

- توفير المعدات والأجهزة، بتصديرها من الدولة المصدّرة لرأس المال إلى الدولة المضيفة المقام فيها المشروع.
- تزويد المشروع الجديد أو القائم ببراءات الاختراع، والفنيين، والخبرات العملية اللازمة لتركيب هذه الأجهزة والآلات، بل قد يمتد الأمر إلى توفير بعض الكفاءات الإدارية.

في مثل هذه الحالة، يمول المستثمر – من موارده الخاصة – قيمة الأصول الثابتة ومصروفات التأسيس والتشغيل في مراحل المشروع الأولى، مع إمكانية تمويل جزء من رأس المال العامل عن طريق الاقتراض من البنوك المحلية في الدولة المضيفة. غير أن قيمة هذا الاقتراض ونسبته إلى التمويل الكلي يتحدد بتكلفة الائتمان في كلٍّ من الدولتين (الدولة الأم – الدولة المضيفة)، وهذه التكلفة دالة في عدد من المحددات، هي:

- أسعار الفائدة في كلٍّ من الدولتين.
- القدرات المصرفية التنافسية في كلا الدولتين، لا سيما في مجال منح الائتمان.
- المستوى العام للأسعار، والمعدلات المتوقعة للتضخم.
- مخاطر الصرف الأجنبي التي تتعرض لها عملة الدولة الأم (عملة المستثمر) بالنسبة لعملة الدولة المضيفة.

ثامنًا: الآثار الاقتصادية الإيجابية الجزئية للاستثمار الأجنبي المباشر

يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورًا هامًا في الارتقاء بالكفاءة الاقتصادية للمشروع القائم، وذلك من خلال الارتقاء بكل من الكفاءة التخصيصية، والكفاءة التشغيلية أو التسويقية، وكذلك الكفاءة المعلوماتية، أو في إقامة مشروع ذي مستوى عالٍ من الكفاءة. ومن ثم نجد أن مشروعات الاستثمار الأجنبي ذات قدرات تنافسية عالية بالمقارنة بمشروعات الاستثمار المحلي الخاص، حيث إن دخول الاستثمار الأجنبي المباشر في الاستحواذ الكلي أو الجزئي على مشروعات قائمة في دولة ما يتيح لهذه المشروعات فرصة للاستفادة من المعلومات التي ينتجها جهاز الاستخبارات الصناعية بالشركة متعددة الجنسيات، لا سيما تلك الخاصة بالمنافسين وردود أفعالهم، والأبحاث العلمية التي يجرونها... إلخ.

(1) المرجع السابق، ص ١٠٨.

من ناحية أخرى، يزيد هذا الاستثمار من الكفاءة السعرية للسلع المنتجة، حيث يعمل على تحقيق الإنتاج الكبير ومزاياه، ومن أهمها زيادة إنتاجية عناصر الإنتاج، والانخفاض في تكلفة الوحدة، ومن ثم تخفيض سعر الوحدة المنتجة. فكأن الاستثمار الأجنبي المباشر يدفع بتكلفة المنتجات إلى الأسفل، ومع افتراض ثبات ظروف الطلب، نجد زيادة في كمية التوازن، وانخفاضًا في سعر التوازن[1].

المطلب الثاني: الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر على الدول النامية

إن الاستثمار الأجنبي المباشر له آثار إيجابية، إلا أن له أيضًا آثارًا سلبية. هذه الآثار يمكن تقسيمها إلى آثار اقتصادية وسياسية واجتماعية.

ونظرًا لأن الجانب الأكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر له مصدره الشركات متعددة الجنسيات، فقد شكّل كورت فادهايم لجنة من الشخصيات الهامة على المستوى الدولي لدراسة موضوع هذه الشركات، وقد نشر تقرير تلك اللجنة عام 1972 متضمنًا الآثار السلبية لهذه الشركات على اقتصاديات الدول النامية. يمكن تلخيص هذه الآثار فيما يلي[2]:

- عدم تطابق استراتيجية الشركات متعددة الجنسيات مع استراتيجية التنمية في أية دولة نامية.
- افتقاد المساومات التي تتم بين هذه الشركات والدول النامية إلى التكافؤ، سواء من الناحية المالية أو التكنولوجية أو المعلوماتية. وعادةً ما تغبن الدول النامية في أية مفاوضات تتم مع مثل هذه الشركات.
- تقوم هذه الشركات بالاستثمار في دول العالم الثالث بشروط استثنائية تكفل لها تحقيق أرباح ضخمة، تفوق كثيرًا ما يمكن أن تحصل عليه من الاستثمار في دول العالم الصناعي المتقدم.
- ما يتم نقله من تكنولوجيا يقتصر على تلك التي قررت هذه الشركات الاستغناء عنها، فلا تتم المشروعات في الدول النامية بطرائق إنتاجية متقدمة.
- ما تعرضه هذه الشركات من مشروعات لا يحتل أولوية متقدمة في سلم مشروعات التنمية بالدول المضيفة النامية.
- تستخدم الشركات متعددة الجنسيات أساليب غير قانونية، كالرشوة، لتيسير أمورها، ومن ثم تلعب دورًا هامًا في إفساد الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية بالدول النامية.
- عادةً ما تتدخل هذه الشركات في تشكيل سياسات الدول النامية، وبما يتفق مع مصالح دولها الأم.

([1]) المرجع السابق، ص112.

([2]) مندور (٢٠٠١) دور رؤوس الأموال الأجنبية، مرجع سبق ذكره، ص٨٦.

أولًا: الآثار الاقتصادية السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن تقسيم الآثار السلبية الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر إلى ما يلي:

1) الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر والادخار المحلي

قد ينتج عن الاستثمار الأجنبي المباشر زيادة في الدخل، ولكن ليس من المؤكد أن تتجه هذه الزيادة أو الجزء الأكبر منها إلى الادخار، وإنما قد تتجه إلى الاستهلاك، وذلك نتيجة لارتفاع الميول الاستهلاكية في الدول الغنية. كما أن وجود الخبراء والعاملين الأجانب يعمل على خلق عقلية استهلاكية، في حين أن المطلوب هو عقلية ادخارية استثمارية.

إن الزيادة في الدخل المترتبة على الاستثمارات الأجنبية قد تكون من الضخامة بحيث يصبح لها وقع كبير على المدخرات المحلية – حتى بفرض توافر النية للادخار – وأن الأثر الادخاري قد يضيع بسبب احتمال توزيع الدخل في غير صالح رأس المال المحلي، وخاصة عندما تؤدي المنافسة بين المستثمر الأجنبي والمحلي إلى تخفيض أرباح الصناعات المحلية ذات المركز التنافسي الأضعف، بالمقارنة بالصناعات الأجنبية، ومن ثم قد يحدث انخفاض في المدخرات المحلية.

2) الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر والوفورات الخارجية

كثيرًا ما تنجح هذه الشركات في إغراء الكفاءات المحلية النادرة للعمل معها في الخارج، بفعل الأجور والمزايا العالية، مما يترتب عليه حرمان المشروعات المحلية القائمة، أو التي يمكن أن تقام منها. فضلًا عن ذلك، فإن الشركات الدولية لا تعطي الدول المضيفة الحق في الاطلاع والحصول على كل المعرفة التكنولوجية أو الخبرات التنظيمية التي تمتلكها، حتى تضمن المحافظة على مركزها الاحتكاري المتفوق.

كذلك، فإن احتمال نمو صناعات محلية تتكامل خلفيًا أو أماميًا مع المشروعات الأجنبية قد لا يكون كبيرًا، ذلك لأن لدى هذه الشركات ميلًا عاليًا لاستيراد معظم مستلزمات إنتاجها من الخارج، من ناحية، ولعدم تركيز كل مراحل الإنتاج في بلد واحد من ناحية ثانية. والدافع الأساسي للشركة الدولية ليس هو تنمية الموارد المحلية لكل دولة مضيفة على حدة، وإنما هو تعظيم أرباح هذه الشركة على نطاق عالمي[1]. وليس هناك أية ضرورة منطقية لاتساق هذا الهدف مع استخدام الموارد المحلية لدولة متخلفة بدلًا من الاستيراد.

([1]) عصام عمر مندور ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية ، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر ، الإسكندرية ، 2010 ، ص 97.

إن الزيادة في الدخل المترتبة على الاستثمارات الأجنبية قد تكون من الضخامة بحيث يصبح لها وقع كبير على المدخرات المحلية – حتى بفرض توافر النية للادخار – وأن الأثر الادخاري قد يضيع بسبب احتمال توزيع الدخل في غير صالح رأس المال المحلي، وخاصة عندما تؤدي المنافسة بين المستثمر الأجنبي والمحلي إلى تخفيض أرباح الصناعات المحلية ذات المركز التنافسي الأضعف، بالمقارنة بالصناعات الأجنبية، ومن ثم قد يحدث انخفاض في المدخرات المحلية.

3) الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر والموارد العامة للدولة

إن ما قد يترتب على وجود المشروعات الأجنبية من زيادة في الموارد العامة للدولة، ومن ثم زيادة في إمكانيات الإنفاق التنموي، ينبغي ألّا يُنظر إليه كمكسبٍ صافٍ. ففي سبيل اجتذاب الاستثمارات الأجنبية، عادةً ما تكون الدول المتخلفة سخية أكثر من اللازم، نظرًا للتنافس الشديد فيما بينها على المتاح من الأموال الأجنبية.

لذلك، تقوم بمنح الإعفاءات الضريبية، وتخفيض التعريفات الجمركية على بعض الواردات، وإعطاء تسهيلات ومزايا خاصة للمستثمرين الأجانب، وهذه أشياء لها تكلفتها التي تتمثل في ضياع موارد محتملة، أو ابتلاع موارد حكومية كان من الممكن استخدامها في أغراض أخرى تفيد التنمية المحلية.

4) الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر والنقد الأجنبي

إن الأثر الإيجابي على النقد الأجنبي الناتج من تدفق الاستثمار الأجنبي لا يلبث، بعد مدة، أن ينقلب إلى أثر سلبي، عندما تبدأ عملية التدفق العكسي، ليس فقط لتحويل الأرباح المرتبطة بالاستثمار الأجنبي، وإنما أيضًا لدفع الفوائد، وثمن استخدام براءات الاختراع، ومقابل المعونة الفنية، وغير ذلك من المدفوعات. هذا فضلًا عن تحويل جزء من مرتبات الأجانب العاملين في هذه المشروعات إلى الخارج.

وعندما لا تكفي الإيرادات الجارية من النقد الأجنبي للدولة المضيفة لخدمة الاستثمار الأجنبي، فإن هناك تكلفة غير مباشرة يجب أخذها في الحسبان، تتمثل في الآثار السيئة للإجراءات التي تُتخذ لإعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات[1].

5) الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر والتكنولوجيا

([1]) عصام عمر مندور (٢٠٠١) ، " دور رؤوس الاموال الأجنبية.... " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٨

إن الأثر غير المباشر، المتمثل في تغذية الاقتصاد بتكنولوجيا جديدة ومهارات وأساليب إدارية وفنية متقدمة، وغير ذلك من الوفورات الخارجية السابق ذكرها، قد لا يكون له أهمية كبيرة في إعطاء دفعة تنموية للاقتصاد المحلي. وهذا هو النمط الشائع للاستثمارات التقليدية في مجالات البترول والتعدين، لدرجة أن البعض يرى فيها مجرد استثمارات جغرافية، بمعنى أنها استثمارات تقع جغرافيًا في الدول المتخلفة، ولكنها لا تكون متكاملة مع اقتصاديات هذه الدول، وإنما تكون متكاملة مع اقتصاديات الدول المصدّرة لرأس المال.

6) الآثار السلبية للاستثمار الأجنبى وميزان المدفوعات

على الرغم من إمكانية زيادة صادرات الدولة المضيفة من خلال نشاط الشركات متعددة الجنسيات، وشبكة اتصالاتها الواسعة بالأسواق الدولية، إلا أن هناك ممارسات من جانب تلك الشركات تحد من أهمية هذه الإمكانية. ومن هذه الممارسات قيام الشركة ذاتها بالحد من صادرات فروعها بالدول المضيفة، حيث إن الفرع كثيرًا ما يُحظر عليه منافسة الدولة الأم في الأسواق العالمية، أو ربما لا يُسمح لتلك الفروع بالتصدير إلا إلى أسواق معينة، وفقًا لما يسمى بالشروط التقليدية.

وهناك مزيد من الضغوط قد تقع على ميزان مدفوعات الدول المضيفة، وذلك نتيجة سياسة تسعير الصادرات والواردات التي تتبعها الشركات متعددة الجنسيات، خاصة في حالة التكامل الرأسي مع عدد من فروعها، حيث إن الشركة الأم قد تُغالِي في أسعار السلع والخدمات التي تبيعها لبعض فروعها. كما أن الشركة الأم قد تلجأ إلى تسعير الصادرات من السلع والخدمات من بعض فروعها بأقل من قيمتها الحقيقية، وقد يكون الدافع وراء اتباع هذه السياسة في تسعير الواردات والصادرات هو محاولة الشركة متعددة الجنسيات نقل عبء الضرائب من دولة ذات معدلات ضرائب مرتفعة إلى أخرى أقل تشددًا في هذا المجال[1].

وحتى لو كانت إمكانيات زيادة الصادرات حقيقية، فإنه ينبغي أن يؤخذ في الحسبان أيضًا الزيادة المحتملة في الواردات، فمن الملاحظ أن الميل للاستيراد الخاص بالشركات الدولية مرتفع عادةً. فمعظم السلع الرأسمالية، ونسبة كبيرة من مستلزمات الإنتاج الأخرى، يتم استيرادها. كذلك فإن نمط الاستهلاك الذي يترتب على وجود المشروعات الأجنبية عادة ما يكون متحيزًا للسلع المستوردة، ومن ثم تتزايد الواردات، ويتزايد الضغط على ميزان المدفوعات.

(1) عصام عمر مندور (٢٠٠١) ، " دور رؤوس الاموال الأجنبية.... " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٨

إن الضغط على ميزان المدفوعات قد ينشأ أيضًا بسبب احتمالات تدهور نسب التبادل للدولة المضيفة للاستثمارات الأجنبية، فنسب التبادل تميل إلى التحسن مع تدفق رأس المال الأجنبي، ولكنها تميل إلى التدهور عندما تأتي بعد ذلك مرحلة التصدير العكسي لرأس المال.

7) الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة

فالزيادة في العمالة قد لا تكون كبيرة نظراً لتفضيل الشركات الدولية استخدام تكنولوجيا ذات كثافة رأسمالية عالية من جهة، ولأن ما قد يطلب بطريق غير مباشر من العمالة فى فروع الإنتاج التي تخدم الاستثمار الأجنبي بتقديم مدخلات أو تسويق منتجات المشروع الأجنبي قد لا يكون كبيراً. أضف إلى ذلك أن الشركات الأجنبية تميل إلى استخدام أعداد كبيرة من غير العناصر المحلية، إما لإرتفاع المهارات المطلوبة وإما تجنباً للإنفاق على تدريب وتعليم العناصر المحلية الذي قد يؤدى إلى رفع تكلفة الإنتاج.

8) الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر وأنماط الإنتاج والاستهلاك وتوزيع الدخل

يترتب على الاستثمار الأجنبي المباشر تشويه لأنماط الإنتاج والاستهلاك[1]، وبالتالي سوء تخصيص للموارد وسوء توزيع للدخل. فطبيعة السلع والخدمات التي تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر هي سلع وخدمات من نوع خاص تحقق الربح السريع؛ لأنها تتناسب مع حاجات وأذواق الفئة من المستهلكين ذات الدخل المرتفع. كذلك فإن انتشار هذا النوع من الإنتاج يشوه الأنماط الاستهلاكية لعدد جديد من المواطنين، بل إنه قد يؤدي إلى تناقص القدرة على الادخار بسبب تزايد الإنفاق الاستهلاكي. ويظهر في هذا الصدد خطورة الإعلانات وتأثيرها القوي على المستهلكين، حيث تقوم بدور فعال في تسويق منتجات الاستثمار الأجنبي المباشر.

صحيح أن استثمارات الدول المتقدمة في الدول المتخلفة لم تعد مقصورة على المجالات التقليدية، وأن المستثمرين الأجانب لم يعد في وسعهم الامتناع عن المساهمة في عمليات التصنيع في الدول المتخلفة. غير أن ما يتم من تصنيع على أيدي الشركات الأجنبية إنما هو تصنيع من نوع خاص؛ فأنواع الصناعات التي تفضل الشركات الدولية نقلها إلى الدول المتخلفة تمثل صناعات تريد أن تتخلى عنها الدول الرأسمالية المتقدمة، نظرًا لما يسببه توطنها في هذه الدول من مشكلات تؤدي إلى ارتفاع تكاليفها، كمشكلات العمالة والأجور والتلوث وما يستتبعه من إنفاق للحد من نطاقه. وليست هذه بالضرورة هي الصناعات التي تكون الدول المتخلفة في أشد الحاجة إلى إقامتها.

([1]) إيهاب عز الدين نديم (١٩٨٦) "الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية الاقتصادية في العالم" ، مرجع سابق ، ص ٥٤٦ .

وأهم الصناعات التي لا تمانع، بل وقد تشجع الدول المتقدمة على نقلها إلى الدول المتخلفة، هي تلك التي توصف بأنها صناعات ثانوية غير ديناميكية، إما لأنها بسيطة تكنولوجيًا، كصناعات قطع الغيار ومكونات السيارات والتلفزيون، وإما لأنها صناعات ملوِّثة للبيئة، كالصناعات البتروكيماوية[1].

ثانيا: الآثار السياسية السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر

إن سعي الشركات لتعظيم أرباحها على مستوى عالمي يؤدي إلى ميل هذه الشركات لتركيز سلطة اتخاذ القرار في يد الشركة الأم، بدلًا من لامركزتها وتفويضها لفروعها وتوزيعها في الدول المتخلفة. وهذا يعني أن الدولة المتخلفة لا يكون لها السلطة الكاملة على جزء هام من الطاقة الإنتاجية الموجودة داخل حدودها.

وتحت تأثير دخول المشروعات الأجنبية، تُلغى أو تُخفَّض الرقابة على النقد والقيود على الاستيراد والنشاط التجاري، وتتزايد الدعوة إلى طرح التخطيط جانبًا، وتصفيته، وتقليمه، وسلبه من أية إمكانيات حقيقية لزيادة عملية التنمية.

وهنا أيضًا مسألة هامة يجب الإشارة إليها، وهي أن نشاط الشركات متعددة الجنسيات في الدول المضيفة يؤدي إلى نمو الرأسمالية التجارية، أي خلق طبقة من المنتفعين ترتبط مصالحها بمصالح تلك الشركات، ويتوقف استمرار رضا تلك الطبقة وتحقيقها لمكاسب كبيرة على استمرار ارتباطهم بتلك الشركات داخل دولهم. وتضم طبقة المنتفعين مجموعة من التجار والموردين والوكلاء والسماسرة وغيرهم، والذين يعملون مع تلك الشركات أو لحسابها، ويشكل هؤلاء مجموعة ضغط للدفاع عن تلك الشركات ووجودها في دولهم[2].

ثالثا: الآثار الاجتماعية السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر

1) زيادة التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين طبقات المجتمع

إن الفئة التي تعمل في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر تحقق دخلًا مرتفعًا، والفئة المستهلكة لهذا الإنتاج هي أيضًا فئة الأغنياء التي تزداد رفاهيتها، وهكذا يزداد التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين الطبقات نتيجة الاستثمار الأجنبي المباشر.

2) تتركز الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأنشطة التي تلوث البيئة

(1)). عصام عمر مندور (٢٠٠١) ، " دور رؤوس الاموال الأجنبية.... " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٩١.
(2) المرجع السابق، ص92.

وتتركز الاستثمارات الأجنبية في الصناعات الملوِّثة للبيئة، مثل الصناعات الاستخراجية النفطية والتعدينية، والغاز الطبيعي، والصناعات البتروكيماوية، وصناعة الأسمنت والأسمدة، بدلًا من توطنها في دولها، حيث تخضع الاستثمارات الأجنبية في دولها لمعايير بيئية مشددة بسبب تزايد الاهتمام الرسمي والشعبي بهذا الأمر، في حين لا يوجد أدنى اهتمام بذلك في معظم الدول النامية.

3) الآثار السلبية على القيم والأخلاق

ويرى بعض المعارضين للاستثمار الأجنبي المباشر أن هذا الاستثمار يساهم في نقل أفكار وآراء وممارسات، بعضها مشروع والبعض الآخر غير مشروع، مما يؤدي إلى إفساد أخلاق وعقائد الدول المضيفة للاستثمار، الأمر الذي يؤثر سلبًا على القيم والتراث والثقافة.

الخاتمة:

يتضح من خلال هذه الدراسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل أداة محورية في دعم مسار التنمية المستدامة في الدول النامية، لما له من إسهامات واضحة في تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين مؤشرات التنمية الاجتماعية. غير أن أثره لا يتسم بالإطلاق أو الإيجابية المطلقة، بل يرتبط بدرجة كبيرة بقدرة الدول المضيفة على توجيهه ضمن سياسات تنموية متوازنة تراعي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية. كما تؤكد الدراسة أن تحقيق الاستفادة القصوى من هذا الاستثمار يتطلب إطارًا مؤسسيًا وتشريعيًا فعالًا يحد من آثاره السلبية المحتملة، ويعزز من توظيفه في خدمة أهداف التنمية المستدامة. وعليه، فإن التحدي الحقيقي لا يكمن في جذب الاستثمار الأجنبي فحسب، بل في إدارته بكفاءة بما يحقق التوازن بين النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي وحماية البيئة.

النتائج:

1. يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية.
2. يسهم في تحسين معدلات التشغيل، والحد من البطالة.
3. يعزز الاستثمار في القطاعات الإنتاجية، ويؤدي إلى تنشيط الاقتصاد الوطني.
4. يدعم نقل التكنولوجيا والخبرات الإدارية إلى الدول المضيفة.
5. يسهم في تحسين البنية التحتية، ورفع كفاءة الإنتاج.
6. يحقق آثارًا إيجابية على التنمية المستدامة بمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
7. يرتبط تأثيره النهائي بمدى توفر الاستقرار السياسي، وفعالية السياسات الاقتصادية في الدول النامية.

التوصيات:

1. العمل على تعزيز العلاقات الدولية لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
2. دعم الاستقرار السياسي، باعتباره عاملًا أساسيًا في تحفيز الاستثمار وتحقيق التنمية.
3. تبنّي سياسات تنموية مستدامة تضمن التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
4. تطوير الأطر التشريعية والتنظيمية لضمان توجيه الاستثمار نحو القطاعات ذات الأولوية.
5. تعزيز دور المؤسسات الوطنية في إدارة الاستثمار الأجنبي، بما يحقق التنمية المستدامة الشاملة.

قائمة المصادر والمراجع:

المصادر:

1. القرآن الكريم
2. السنة النبوية

الكتب:

1. ابن شمس الدين، أحمد (1971). الأدب المفرد للإمام الحافظ أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري. بيروت: دار الكتب العلمية.
2. ابن فارس، أحمد (1979). معجم مقاييس اللغة (ط1، ج1). بيروت: دار الفكر.
3. بن ساهل، سهام (1996). إستراتيجية الاستثمار بولاية بسكرة (مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي محمد خيضر، بسكرة).
4. حسين، حسين سليم (2023). تحقيق التنمية المستدامة في ظل استراتيجية الدولة. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.
5. الحمزاوي، محمد كمال خليل (1997). المدركات الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة إلى الدورة المتوقعة في تنمية الاقتصاد بجمهورية مصر العربية. مؤتمر الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للاقتصاد والتجارة الدولية وأسواق رأس المال، جامعة طنطا.
6. الحناوي، محمد الصالح (1997). أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية (ط2). مصر: الدار الجامعية.
7. سلوس، مبارك (2001). التسيير المالي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
8. صقر، محمد فتحي (1989). السلوكية للشركات عابرة القوميات وتأثيرها على مستوى التشغيل في الدول النامية: دراسة تحليلية للتجربة المصرية. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

9. عبد العال، نشأت علي (2016). الاستثمار والترابط الاقتصادي الدولي. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.
10. عبد العزيز، محمد، وآخرون (2010). التنمية الاقتصادية: المفاهيم والخصائص. دمنهور: مطبعة البحيرة.
11. عبد الغفار، هناء (2002). الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية. بغداد: بيت الحكمة.
12. عبد الفضيل، محمود (1997). حول مناخ موافق للاستثمار الأجنبي المباشر. منتدى الحوار الاقتصادي، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
13. عبده، عبير شعبان (2014). قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية. الإسكندرية: مطبعة الوفاء القانونية.
14. عمر، حسين (2000). الاستثمار والعولمة (ط1). القاهرة: دار الكتاب الحديث.
15. القفاش، سحر عبد الرؤوف (2014). قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية. الإسكندرية: مطبعة الوفاء القانونية.
16. مندور، عصام عمر (2010). محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية. الإسكندرية: دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر.
17. نديم، إيهاب عز الدين (1996). الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية الاقتصادية في العالم. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني.

الرسائل والأطروحات:

1. مندور، عصام عمر (2001). دور رؤوس الأموال الأجنبية في تنمية صناعات التصدير في ظل تقسيم العمل الدولي وتحرير التجارة (رسالة غير منشورة). مكتبة كلية التجارة، جامعة طنطا.
2. نديم، إيهاب عز الدين (1986). الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية الاقتصادية في العالم. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني.